



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

حول

مشروع قانون رقم 43.17

يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بالرباط في

21 سبتمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا

مقرر اللجنة
أحمد بولون

رئيس اللجنة
محمد الرزمت

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2017-2018
= دورة أبريل 2018 =

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة الخارجية والحدود والدفاع
الوطني والمناطق المغربية المحتلة

بطاقة تقنية

■ رئيس اللجنة: المستشار محمد الرزمة

■ مقرر اللجنة: المستشار أحمد بولون

■ تاريخ الدراسة والتصويت على المشروع قانون : الثلاثاء 15 ماي 2018

■ عدد الاجتماعات : 1

■ عدد ساعات العمل : ساعة واحدة.

■ الطاقم الإداري الذي أعد التقرير : تحت إشراف مقرر اللجنة

خالد طاهري (رئيس مصلحة اللجنة)

- كريمة الزباني

- محجوبة امطغري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون ،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة

الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة حول مشروع

قانون رقم 43.17 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة

بالرباط في 21 سبتمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا، تقدم به

وزير الخارجية والتعاون الدولي، واتخاذ الإجراءات التشريعية ذات الصلة في كلا

البلدين.

درست اللجنة مشروع القانون المذكور أعلاه خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ الثلاثاء

15 ماي 2018 برئاسة السيد محمد الرزماة رئيس اللجنة وبحضور السيدة مونية

بوسطة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، التي قدمت

مذكرة توضيحية حول مشروع القانون وحيثياته الأساسية حيث أوضحت أن

التوقيع على هذه الاتفاقية تم بالرباط بتاريخ 21 شتنبر 2016 بهدف تعزيز

علاقات التعاون في مجال الضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية وجمهورية

بلغاريا.

تطبق هذه الاتفاقية بالنسبة لبلغاريا، على التشريع الذي يجري على الضمان

الاجتماعي العمومي:

- تعويضات نقدية عن العجز المؤقت للأمومة؛
- معاشات الشيخوخة والقدمية في العمل والعجز المترتب عن المرض؛
- العجز المترتب عن حوادث الشغل وعلى المرض المهني؛
- معاشات المتوفى عنهم المتعلقة بالنقطتين السابقتين؛
- التعويضات النقدية عن البطالة؛
- الإعانة عن الوفاة.

وكذا الاشتراكات المتعلقة بها.

وفيما يتعلق بالمغرب، تطبق هذه الاتفاقية على التشريع الذي يجري على:

- النظام العام للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص؛

- نظام المعاشات المدنية والعسكرية؛

- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

- نظام حوادث الشغل.

كما تطبق هذه الاتفاقية أيضا على كافة الإجراءات التشريعية أو التنظيمية

التي تتم أو تعدل المقتضيات التشريعية الواردة أعلاه.

بموجب هذه الاتفاقية، فإنه خلال تطبيق تشريع أحد الطرفين المتعاقدين،

يتساوى مواطنو هذا الطرف مع مواطني الطرف المتعاقد الآخر في الحقوق

والواجبات.

وفي الختام صادقت اللجنة بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 43.17

يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بالرباط في 21 سبتمبر

2016 بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا.

إمضاء مقرر اللجنة

السيد أحمد بولون



المذكرة التوضيحية



مذكرة توضيحية بشأن اتفاقية الضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالرباط بتاريخ 21 شتنبر 2016 بهدف تعزيز علاقات التعاون في مجال الضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا.

تطبق هذه الاتفاقية بالنسبة لبلغاريا، على التشريع الذي يجري على الضمان الاجتماعي العمومي:

- تعويضات نقدية عن العجز المؤقت للأوممة؛
 - معاشات الشيخوخة والقدمية في العمل والعجز المترتب عن المرض؛
 - العجز المترتب عن حوادث الشغل وعلى المرض المهني؛
 - معاشات المتوفى عنهم المتعلقة بالنقطتين السابقتين؛
 - التعويضات النقدية عن البطالة؛
 - الإعانة عن الوفاة.
- وكذا الاشتراكات المتعلقة بها.

وفيما يتعلق بالمغرب، تطبق هذه الاتفاقية على التشريع الذي يجري على:

- النظام العام للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص؛
- نظام المعاشات المدنية والعسكرية؛
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛
- نظام حوادث الشغل.

كما تطبق هذه الاتفاقية أيضا على كافة الإجراءات التشريعية أو التنظيمية التي تتم أو تعدل المقننات التشريعية الواردة أعلاه.

بموجب هذه الاتفاقية، فإنه خلال تطبيق تشريع أحد الطرفين المتعاقدين، يتساوى مواطنو هذا الطرف مع مواطني الطرف المتعاقد الآخر في الحقوق والواجبات.

ووفقا لأحكام الاتفاقية، تبرم السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين توافقا إداريا يحدد كيفية تطبيق هذه الاتفاقية.

وطبقا لمادتها الخامسة والثلاثين (35)، "2. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يلي تاريخ آخر الإشعارين الذي تقوم من خلالها الطرفين المتعاقدين بإبلاغ بعضهما البعض، عن طريق القنوات الدبلوماسية، باستكمال جميع متطلباتها من أجل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، طبقا لتشريعاتها الوطنية."

مشروع القانون

كما أُحيل على اللجنة ووافقت عليه

مشروع قانون رقم 43.17
يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي
الموقعة بالرباط في 21 سبتمبر 2016
بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا

مشروع قانون رقم 43.17
يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي
الموقعة بالرباط في 21 سبتمبر 2016
بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا

مادة فريدة

يوافق على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بالرباط في 21 سبتمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا.

*
*

اتفاقية
الضمان الاجتماعي
بين
المملكة المغربية
وجمهورية بلغاريا

المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا

المشار إليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين.

عزما منبهما على تعزيز علاقتهما في مجال الضمان الاجتماعي، اتفقا على مقتضيات الآتية:

الباب الأول
مقتضيات عامة

المادة الأولى
تعريف

1- لأجل تطبيق هذه الاتفاقية، تدل المصطلحات الآتية على المعاني المبينة أمامها:

1. "المغرب": المملكة المغربية;

"بلغاريا": جمهورية بلغاريا.

2. "تراب":

بالنسبة للمملكة المغربية: تراب المملكة المغربية والمناطق المجاورة للمياه الإقليمية للمغرب، بما في ذلك البحر الإقليمي وما وراءه، المنطقة الاقتصادية الخاصة والمناطق التي تمارس عليها المملكة المغربية ولايتها أو حقوقها السيادية طبقا للتشريع الوطني والقانون الدولي. بهدف استغلال واستكشاف الموارد الطبيعية لصماق البحار وباطن الأرض (الجرف القاري) والمياه المتاخمة;

بالنسبة لجمهورية بلغاريا: تراب الدولة لجمهورية بلغاريا والبحر الإقليمي الذي تمارس عليه بلغاريا سيادتها كدولة. وكذلك الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة التي تمارس عليها حقوقها السيادية وولايتها طبقاً للقانون الدولي.

3. "مواطن":

بالنسبة للمملكة المغربية:

مواطن مغربي بالمعنى المقصود في دستور المملكة المغربية:

بالنسبة لجمهورية بلغاريا:

مواطن بلغاري بالمعنى المقصود في دستور جمهورية بلغاريا.

4. "تشريع":

القوانين والنصوص التنظيمية والمقتضيات الأخرى المتعلقة بتشريعات الضمان الاجتماعي المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 2 من هذه الاتفاقية:

5. "سلطة مختصة":

بالنسبة للمملكة المغربية: الوزارة أو الوزارات التي تتبع لها تشريعات الضمان الاجتماعي المشار إليها في النقطة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذه الاتفاقية:

بالنسبة لجمهورية بلغاريا: الوزير أو الوزارات التي تتبع لهم تشريعات الضمان الاجتماعي المشار إليها في النقطة الأولى من الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذه الاتفاقية:

6. "مؤسسة مختصة":

المؤسسة المكلفة بتفعيل التشريع المشار إليه في المادة 2 من هذه الاتفاقية، أو المكلفة بصرف التعويضات طبقاً لهذه الاتفاقية:

7. "إقامة":

الإقامة الاعتيادية للشخص بالمعنى المقصود في تشريع الطرفين المتعاقدين:

8. "الإقامة المؤقتة":
الإقامة المؤقتة لفترة قصيرة بالمعنى المقصود في تشريع الطرفين المتعاقدين:
9. "شخص مؤمن":
مواطن أحد الطرفين المتعاقدين الذي يخضع أو سبق له أن خضع للتشريع الجاري به العمل في إحدى الطرفين المتعاقدين:
10. "متولى عنه أو ذو حق":
كل شخص معين أو معترف به كذلك، طبقاً للتشريع الجاري به العمل والمطبق من قبل الطرف المتعاقد الذي يصرف التمويضات:
11. "فترة التأمين":
فترة الاشتراك أو الفترة المماثلة لها والمعرفة كذلك من قبل تشريع أحد الطرفين المتعاقدين:
12. "التمويضات التقنية":
تمويض، تمويض نقدي، معاش أو إيراد، بما في ذلك جميع العناصر والزيادات والإضافات والتمويضات المتعلقة بإعادة التقييم أو التمويضات للتكميلية:
- 2- تأخذ المصطلحات الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية نفس المعاني التي يملؤها إيماناً في التشريع ذي الصلة.

المادة 2

مجال التطبيق المادي

(1) تطبق هذه الاتفاقية على تشريعات الطرفين المتعاقدين:

1. فيما يتعلق ببلغاريا، على التشريع الذي يجري على الضمان الاجتماعي العمومي:
1.1. تمويضات تقنية من العجز المؤقت والأومة:

- 1.2. معاشات الشيخوخة والأقدمية في العمل والمعجز المترتب عن المرض؛
 - 1.3. المعجز المترتب عن حوادث الشغل وعلى المرض المبني؛
 - 1.4. معاشات المتوفى عنهم المتعلقة بالنقط 2.1 و 3.1؛
 - 1.5. التعويضات النقدية عن البطالة؛
 - 1.6. الإعانة عن الوفاة؛
- وكذا الاشتراكات المتعلقة بها.

2. فيما يتعلق بالمغرب على التشريع الذي يجري على :

- 2.1. النظام العام للضمان الاجتماعي في القطاع الخاص؛
- 2.2. نظام المعاشات المدنية والعسكرية؛
- 2.3. النظام الجماعي لمخ رواتب التقاعد؛
- 2.4. نظام حوادث الشغل.

(2) تطبق هذه الاتفاقية أيضا على كافة الإجراءات التشريعية أو التنظيمية التي تعدل أو تدمم مقتضيات التشريعات الواردة في الفقرة 1.

(3) لا تطبق على الأحكام التشريعية أو التنظيمية التي تعدل كلياً فرعاً من الضمان الاجتماعي أو تغطي فرعاً جديداً، إلا إذا أبرم اتفاق بين الطرفين المتعاقدين بهذا الشأن.

المادة 3

مجال التطبيق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المؤمنين كما تم تعريفهم في النقطة 9 من الفقرة الأولى من المادة 1 وكذا على ذوي حقوقهم.

المادة 4

المساواة في المعاملة

خلال تطبيق تشريع أحد الطرفين المتعاقدين، يتساوى مواطنو هذا الطرف في الحقوق والواجبات مع مواطني الطرف الآخر.

المادة 5

تحويل التعويضات

(1) ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك، فإنه لا يمكن للتعويضات النقدية المنصوص عليها في تشريعات أحد الطرفين المتعاقدين، أن تخفض أو تعدل أو توقوف أو تلغى بسبب تغيير محل الإقامة فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر.

(2) لا تطبق مقتضيات الفقرة 1 على التعويضات الحائلية والتعويضات عن البطالة والتعويض عن فقدان الشغل.

الباب الثاني التشريع المطبق

المادة 6

مقتضيات عامة

- (1) تعرف إجبارية التأمين الاجتماعي طبقا لتشريع الطرف المتعاقد الذي يتواجد فوق ترابه الشخص العامل الذي يشتغل كمأجور أو مستقل، وكذا في الحالة التي تتواجد فيها إقامة العامل للمأجور أو مقر المشغل فوق تراب الطرف المتعاقد الأخر. ما لم تنص المادتين 7 و 8 من هذه الاتفاقية على خلاف ذلك.
- (2) بالنسبة للموظفين العموميين والأشخاص المماثلين لهم، تطبق مقتضيات تشريع الطرف المتعاقد المتعلقة بالإدارة العمومية التي تم تميمهم بها.

المادة 7

مقتضيات خاصة

- (1) إن العامل المأجور الذي يشتغل فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين ويلحق من طرف مشغله فوق تراب الطرف الأخر من أجل إنجاز عمل، مع بقائه كعامل لدى نفس المشغل، يبقى خاضعا لتشريع الطرف المتعاقد الأول خلال مدة هذا العمل كما لو بقي يشتغل فوق تراب هذا الطرف المتعاقد شرط ألا تتجاوز المدة المتوقعة لهذا العمل 24 شهرا.
- إذا كانت مدة العمل الواجب إنجازه مستعدي المدة المتوقعة مبدليا لتتجاوز 24 شهرا، فإن تشريع الطرف الأول يبقى مطبقا لمدة 24 شهرا جديدة على الأكثر، شرط الموافقة المسبقة للسلطة المختصة للطرف الثاني أو للمؤسسة المعنية من طرف هذه السلطة.
- (2) إذا توجه العامل المستقل الذي يمارس نشاطا فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين إلى تراب الطرف لتعاقد الأخر من أجل القيام بنشاطه بشكل مؤقت، تطبق بشأنه مقتضيات تشريع الطرف المتعاقد الأول كما لو استمر في ممارسة نشاطه فوق ترابه شرط ألا تتجاوز المدة المتوقعة لهذا العمل 12 شهرا.
- (3) إن الشخص الذي يعد من المستخدمين الدائمين أو المبحرين في مقابلة تنجز لحساب الغير أو لحسابها الخاص نقلا دوليا للركاب أو للبهضالع، يخضع لتشريع الطرف المتعاقد الذي يتواجد مقر المقابلة فوق ترابه. إلا أنه بالنسبة للشخص الذي يشتغل لحساب فرع أو ممثلة دائمة تابعة لهذه المقابلة فوق تراب الطرف المتعاقد غير الذي يوجد به مقرها، فإنه يخضع لتشريع الطرف المتعاقد الذي يوجد هذا الفرع أو هذه الممثلة الدائمة فوق ترابه. لكن الشخص الذي يشتغل أساسا فوق تراب أحد الطرفين المتعاقدين الذي يقيم به، يخضع لتشريع هذا الطرف حتى وإن كانت المقابلة التي تشغله لا تتوفر على مقر ولا على فرع ولا على ممثلة دائمة فوق تراب هذا الطرف.
- (4) يخضع طاقم السفينة والعمال الذين يشتغلون على ظهر سفينة تحمل علم طرف متعاقد، لتشريع هذا الطرف.

المادة 8

البعثات الدبلوماسية والقنصليات

- (1) تطبق على مستخدمي البعثات الدبلوماسية والقنصليات وكذا على أفراد عائلاتهم والخدم الخاص بأعوان هذه البعثات أو القنصليات، الذين تم إرسالهم للعمل فوق تراب الطرف المتعاقد الآخر، المقتضيات القانونية لبلد الإرسال.
- (2) بالعبء للأشخاص المشار إليهم في الفقرة 1 من هذه المادة، والذين لم يتم إرسالهم في بعثة، تطبق عليهم المقتضيات القانونية للطرف المتعاقد الذي تتواجد فوق ترابه البعثة الدبلوماسية أو القنصلية.
- (3) يمكن للأشخاص المشار إليهم في الفقرة 2 من هذه المادة، والذين هم رعايا الطرف المتعاقد الذي تنتمي إليه البعثة الدبلوماسية أو القنصلية، أن يختاروا تطبيق تشريع هذا الطرف، خلال الثلاثة أشهر التي تلي بداية عملهم.

المادة 9

استثناءات من مقتضيات المواد من 6 إلى 8

بطلب مشترك من العامل المأجور ومن مشغله، يمكن للسلطات المختصة للطرفين المتعاقدين أو للمؤسسات التي تم تعيينها من طرف هذه السلطات أن تتفق على استثناءات لمقتضيات المواد من 6 إلى 8 من هذه الاتفاقية.

الباب الثالث

مقتضيات خاصة

القسم الأول

العجز المؤقت والأمومة

المادة 10

تجميع فترات التأمين

إذا كان تشريع طرف متعاقد يشترط إنجاز فترة تأمين محددة من أجل منح أو إبقاء أو تحصيل الحق في التعميمات، فإن المؤسسة المختصة لهذا الطرف تأخذ بعين الاعتبار في حدود الضرورة لغاية تجميعها، فترات التأمين المنجزة في بمقتضى تشريع الطرف الآخر، شريطة ألا تتراكم هذه الفترات.

القسم الثاني
معاشات المعجز والأقدمية والشهوخة والمتوفى عنهم

الفصل الأول
مقتضيات عامة

المادة 11

تجميع فترات التأمين

- (1) إذا كان تشريع طرف متعاقد يشترط إنجاز فترة تأمين محددة من أجل منح أو إبقاء أو تحصيل الحق في التعويضات، فإن المؤسسة المختصة لهذا الطرف تأخذ بعين الاعتبار في حدود الضرورة، فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع الطرف المتعاقد الآخر، كما لو كانت فترات تأمين منجزة في ظل تشريع الطرف الأول، شريطة ألا تراكم هذه الفترات.
- (2) إذا كان تشريع طرف متعاقد يُخضع الحق في التعويضات على إنجاز فترة تأمين محددة في حالات خاصة، فإنه يتم الأخذ بعين الاعتبار فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع الطرف المتعاقد الآخر، وذلك فقط في حدود الضرورة التي تستجيب لهذه الحالات الخاصة.
- (3) في حالة تطبيق للفقرات السابقة ولم تتوفر الشروط المطلوبة من أجل فتح الحق في التعويضات، فإن المؤسسة المختصة تأخذ بعين الاعتبار كذلك فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع طرف ثالث مرتبط مع كل طرف من الطرفين المتعاقدين بأداة تنسيق في مجال الضمان الاجتماعي تنص على الجمع بين فترات التأمين.

المادة 12

تعويض برسم نظام ضمان اجتماعي لولد واحد

إذا تم استيفاء الشروط اللازمة لمنح الحق في التعويضات طبقاً لتشريع أحد الطرفين المتعاقدين ودون احتساب فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع الطرف المتعاقد الآخر، تقوم المؤسسة المختصة للطرف المتعاقد الأول بتحديد التعويض حصرياً بناءً على فترات التأمين المنجزة في ظل تشريع هذا الطرف المتعاقد.

المادة 13

فترات التأمين التي تقل عن مدة 12 شهراً

- (1) في حالة عدم بلوغ مدة فترة التأمين المنجزة في ظل تشريع أحد الطرفين المتعاقدين اثني عشر شهراً، وإذا كان لا يكتمل أي حق في التعويضات بناءً على هذه المدة فقط، فإن المؤسسة المختصة لهذا الطرف ليست ملزمة بمنح تعويضات برسم هذه الفترة.
- (2) تأخذ المؤسسة المختصة للطرف المتعاقد الآخر بعين الاعتبار الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة من أجل تطبيق مقتضيات المادة 11، كما لو كانت هذه الفترة منجزة بمقتضى تشريعها الخاص.

المادة 14

تخفيض وقف وحذف التعويضات

لا تطبق تشريعات الطرفين المتعاقدين المتعلقة بتخفيض ووقف وحذف المعاشات في الحالة التي تكون فيها المعاشات المصروفة من نفس النوع، على الأشخاص الخاضعين لهذه الاتفاقية.

الفصل الثاني

مقتضيات خاصة

تطبيق تشريع جمهورية بلغاريا

المادة 15

مبلغ التعويضات التقديرية

مع مراعاة مقتضيات المادة 11 أعلاه، يحدد مبلغ التعويضات التقديرية طبقاً للتشريع البلغاري على أساس فترات التأمين المنجزة ببلغاريا والمداخل التي تم على أساسها دفع اشتراكات التأمين خلال هذه الفترات.

تطبيق تشريع المملكة المغربية

المادة 16

معاش الشيخوخة والمتوفى عنهم

1. مع مراعاة مقتضيات المادة 11 أعلاه، تحدد المؤسسة المختصة طبقاً لتشريعها الخاص، إذا كان المعنى بالأمر يستوفي الشروط الضرورية التي تمنح له الحق في معاش الشيخوخة أو معاش المتوفى عنهم.
2. إذا كان الحق مفتوحاً، تحدد المؤسسة المختصة التعويض الذي يمكن للمؤمن المطالبة به إذا كانت جميع فترات التأمين أو الفترات المماثلة قد أنجزت فقط بمقتضى تشريعها الخاص، ثم يحذف من هذا التعويض بالتناسب مدة فترات التأمين أو الفترات المماثلة المنجزة تحت ظل التشريع الذي تطبقه، قبل تاريخ اكتساب الحق في المعاش، بالتمية لجموع مدة الفترات المنجزة تحت ظل تشريع الطرفين، وإذا اقتضى الحال، تحتسب فترات التأمين المنجزة وفق تشريع بلد ثالث مرتبط مع كلا الطرفين بأداة تلميق في مجال الضمان الاجتماعي ينص على إمكانية تجميع فترات التأمين. لا يمكن أن يتعدى مجموع الفترات الفترة القصوى التي ينص عليها التشريع الذي تطبقه للاستفادة من تعويض كامل.

المادة 17

معاش الزمانة

حساب وصرف معاش الزمانة

- 1- بصرف معاش الزمانة طبقاً للتشريع المغربي الذي كان يخضع له العامل عند التوقف عن العمل المتبوع بالعجز على إثر مرض أو حادثة غير مرتبطة بالعمل، مع مراعاة عند الاكتضاء، مقتضيات المادة 17 من هذه الاتفاقية.

- 2- يحدد مبلغ المعاش على أساس الأجر المتوسط الذي يأخذ بعين الاعتبار فقط الأجور المعتمدة لاقطاع الاستراتيجيات لدى النظام المغربي.

المادة 18

التحويل إلى معاش الشيخوخة

- 1- يتم تحويل معاش الزمانة إلى معاش الشيخوخة بمجرد استيفاء الشروط المطلوبة من طرف نظام الضمان الاجتماعي المغربي المدين بمعاش الزمانة، خاصة شرط العن، وذلك من أجل منح معاش الشيخوخة.
2- يتم التحويل وفق الشروط المنصوص عليها في النظام المغربي المدين بمعاش الزمانة.

القسم الثالث

حوادث الشغل والأمراض المهنية

المادة 19

تصديق الحق في التعويضات والإيرادات

- يخول الحق في التعويض عن إيرادات حادثة شغل أو مرض مهني طبقا لتشريع الطرف المتعاقد الذي كان يخضع له العامل أثناء تعرضه للحادثة أو المرض.

المادة 20

تفاهم نتائج حادثة شغل

- إذا وقع لحامل، كان ضحية لحادث شغل، تفاهم في حالته الصحية أو مرض مصروح به نتيجة الحادث، وهو خاضع لتشريع الطرف المتعاقد الآخر، فإن التعويضات والإيرادات المستحقة برسم هذا المرض أو التفاهم، تكون على حساب المؤسسة المختصة للطرف المتعاقد التي كان العامل مؤمنا بها عند تعرضه لحادث الشغل.

المادة 21

مرض مهني

- 1- تخول التعويضات وإيرادات المرض المهني طبقا لتشريع المطبق من طرف المؤسسة المختصة للطرف المتعاقد الذي كان يخضع له العامل عند مزاولته للنشاط الذي سبب له المرض المهني. تطبق هذه المسطرة كذلك في حالة معاناة المرض لدى العامل أثناء خضوعه لتشريع الطرف الآخر المتعاقد.
2- عندما يزاول العامل النشاط المذكور في الفقرة 1، ويكون خاضعا لتشريع أحد الطرفين المتعاقدين، تحدد حقوقه طبقا لتشريع الطرف المتعاقد الذي يخضع له أو كان خاضعا له أثناء الفترة الأخيرة من مزاولته لنشاطه. إذا لم يخول له الحق في التعويض في هذا الطرف المتعاقد، تطبق متعضيات تشريع الطرف الأول.

المادة 22

تفاهم الحالة الصحية في حالة المرض المهني

- 1- في حالة تحويل الحق في التعويض أو الإيراد عن مرض مهني طبقا لتشريع أحد الطرفين المتعاقدين، فإن المؤسسة المختصة لهذا الطرف المتعاقد تتحمل مبلغ التعويض أو الإيراد اعتبارا لتفاهم المرض، رغم تزامن

ظهور هذا التناقض مع خضوع العامل لتشريع الطرف المتعاقد الآخر، طالما لم يتم العامل بممارسة نشاط من شأنه أن يظهر بصحته بنفس الدرجة.

2- في حالة تناقض الحالة الصحية للعامل الذي يستفيد من إيراد مرض مهني طبقاً لتشريع أحد الطرفين المتعاقدين خلال قيامه بنشاط في الطرف المتعاقد الآخر، مبيخذ الإجراء التالي:

- أ- تستمر مؤسسة الطرف المتعاقد الأول وعلى حمايتها تحمل تعويضات الإيراد المستحقة وفق مقتضيات تشريعها الخاص مع عدم الأخذ بعين الاعتبار تناقض الحالة الصحية.
- ب- في حالة وقوع التناقض المهني تحت ظل تشريع الطرف الثاني، تمنح المؤسسة المختصة لهذا الطرف إيراداً يحدد مبلغه بالفرق بين مبلغ الأيراد المستحق بعد التناقض ومبلغ الأيراد الذي قد يكون مستحقاً في هذا الطرف المتعاقد قبل التناقض.

المادة 23

تقدير نسبة العجز الناتج عن حادث شغل أو مرض مهني

خلال تقدير نسبة العجز عن العمل الناتج عن حادثة شغل أو مرض مهني، تؤخذ بعين الاعتبار نتائج حوادث الشغل أو الأمراض المهنية السابقة التي تعرض لها العامل عندما كان خاضعاً لتشريع الطرف المتعاقد الآخر.

القسم الرابع

التعويضات عن البطالة أو التعويض عن فقدان الشغل

المادة 24

1. إذا اشترط تشريع أحد الطرفين متعاقدين إنجاز فترات تأمين محددة لاكتساب الحق في التعويض عن البطالة أو التعويض عن فقدان الشغل أو الحفاظ عليه أو تعويضه، فإن المؤسسة المختصة لهذا الطرف المتعاقد تأخذ بعين الاعتبار فترات التأمين المنجزة بمقتضى تشريع الطرف المتعاقد الآخر كما لو كانت فترات تأمين منجزة برسم تشريعها الخاص، شريطة ألا تتراكم هذه الفترات.
2. يشترط لتطبيق الفقرة الأولى أن يكون الشخص المؤمن قد أنجز فترات التأمين الأخيرة طبقاً للتشريع الذي تطالب برسمه هذه التعويضات.
3. تطبق الفقرة الأولى كذلك عندما، طبقاً لتشريع طرف متعاقد أو آخر، تعتمد مدة صرف التعويضات على مدة فترات التأمين المنجزة.
4. من أجل تقدير مبلغ التعويض عن البطالة أو التعويض عن فقدان الشغل، تعتمد المؤسسة المختصة لكل طرف متعاقد فقط على فترات ومدادخيل التأمين المنجزة طبقاً للتشريع الذي تطبقه.

القسم الخامس
منحة الوفاة
المادة 25

1. في الحالة التي لا يتوفر فيها العمال على مدة التأمين المنصوص عليها في تشريع أحد الطرفين المتعاقدين من أجل تحويل أو إنشاء أو تحصيل الحق في منحة الوفاة، يتم اللجوء، من أجل استكمال فترات التأمين المنجزة في هذا الطرف المتعاقد، إلى فترات التأمين التي سبق إنجازها وفق تشريع الطرف المتعاقد الآخر.
2. في حالة وفاة عامل أو طالب أو مستفيد من معاش أو إيراد خاضع لتشريع أحد الطرفين فوق تراب الطرف الآخر أو فوق تراب طرف ثالث، فإن المؤسسة المختصة في كل طرف من الطرفين المتعاقدين تحسب الحق في منحة الوفاة برسم التشريع التي تطبقه، كما لو أن الوفاة وقعت فوق ترابها.
3. تصرف كل مؤسسة مختصة منحة الوفاة المستحقة برسم تشريعها، بصرف النظر عن مكان إقامة المستفيد.

الباب الرابع
مقتضيات مختلفة
المادة 26
التوافق الإداري

1. تيرم السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين توافقاً إدارياً يحدد كيفية تطبيق هذه الاتفاقية.
2. تعين المؤسسات المختصة وهيئات اتصال الطرفين المتعاقدين في التوافق الإداري الوارد في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 27
المساعدة الإدارية

- 1- تقوم المؤسسات والهيئات المختصة بتبادل المعلومات حول:
 - أ- كل الإجراءات المتخذة لتطبيق هذه الاتفاقية.
 - ب- كل التعديلات الطارئة في تشريعاتها التي لها علاقة بتطبيق هذه الاتفاقية.
- 2- بهدف تطبيق هذه الاتفاقية، تقوم السلطات والمؤسسات المختصة للطرفين المتعاقدين بتبادل المساعدة الإدارية بشكل مجاني كما لو تعلق الأمر بتطبيق تشريعاتها الخاصة.
- 3- يمكن للسلطات والمؤسسات المختصة لأحد الطرفين المتعاقدين، في إطار تطبيق هذه الاتفاقية، الاتصال مباشرة فيما بينها وكذلك مع الأشخاص المعنيين أو موظفيهم.
- 4- لا يمكن للسلطات والمؤسسات المختصة لأحد الطرفين المتعاقدين رفض الشكايات أو وثائق أخرى التي ترسل إليها بسبب تحريرها باللغة الرسمية للطرف المتعاقد الآخر.

- 3- تقبل الطلبات والتصريحات والطعون التي كان ينبغي تقييمها طبقاً لتشريع أحد الطرفين المتعاقدين في أجل محدد لدى سلطة إدارية أو قضائية أو مؤسسة مختصة لهذا الطرف، إذا تم تقديمها خلال نفس الأجل لدى سلطة إدارية أو قضائية أو مؤسسة مختصة في الطرف المتعاقد الآخر.
- 4- بهدف تطبيق مقتضيات الفقرات 1 و2 و3 من هذه المادة، تقوم الهيئات المذكورة أعلاه بإرسال بشكل فوري الطلبات والتصريحات والطعون إلى الهيئات المماثلة في الطرف المتعاقد الآخر عن طريق هيئات الاتصال.

المادة 31

أداءات

- 1- تقوم المؤسسات المختصة بصرف التعويضات مباشرة للأشخاص المعنيين بعملة بلدنا.
- 2- تتم الأداءات بين المؤسسات اتجاه الطرف المتعاقد الآخر والناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية بعملة الطرف الدائن.

المادة 32

الاعتراف بالقرارات والوثائق التنفيذية

- 1- يعترف الطرف المتعاقد الآخر بقرارات المحاكم التي دخلت حيز التنفيذ وبالقرارات النافذة للمؤسسة المختصة أو للمسلطات المختصة لأحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بالاشتراكات والتحصلات الأخرى من طرف التامين الاجتماعي.
- 2- لا يمكن رفض هذا الاعتراف إلا إذا كان مغالفاً للنظام العام للطرف المتعاقد الذي يجب أن يتم فيه الاعتراف بالقرار أو الوثيقة.
- 3- يتم تنفيذ القرارات والوثائق النافذة المترتب بها بموجب الفقرة 1 من قبل الطرف المتعاقد الآخر. تكون المسطرة التنفيذية مطابقة للتشريع الجاري به العمل في الطرف المتعاقد الآخر الذي سيتم التنفيذ على ترابه. ويجب تكون القرارات والوثائق مصحوبة بتصريح التنفيذ (بند تنفيذي).

المادة 33

تسمية الخلافات

- 1- كل خلاف بخصوص تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، يكون موضوع مفاوضات مباشرة بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين.
- 2- في حالة عدم إمكانية التوصل إلى حل بهذه الطريقة، يتعين حسم الخلاف وفقاً لمسطرة تحكيم بناء على طلب من أحد الطرفين المتعاقدين. تحدد لجنة التحكيم والقواعد والإجراءات التحكيمية باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين.

الباب الخامس
مقتضيات انتقالية وختامية

المادة 34
مقتضيات انتقالية

- 1- لا تخول هذه الاتفاقية أي حق عن فترات سابقة لتاريخ دخولها حيز التنفيذ.
- 2- كل فترة تأمين منجزة قبل تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، تؤخذ بعين الاعتبار لتعديد الحق في التمويضات المخولة طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية.
- 3- تسري هذه الاتفاقية كذلك على كل التوقعات المنجزة قبل تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

المادة 35
الدخول حيز التنفيذ

- 1- يتم التصديق على هذه الاتفاقية.
- 2- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يلي تاريخ آخر الإضرابين الذي تقوم من خلالها الطرفين المتعاقدين بإبلاغ بعضهما البعض، عن طريق القنوات الدبلوماسية، باستكمال جميع متطلباتها من أجل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، لتشرعاهما الوطنية.

المادة 36
إنهاء الاتفاقية

- 1- تيرم هذه الاتفاقية لمدة غير محددة.
 - 2- يمكن لكل طرف متعاقد، فيما يخصه، خلال السنة الجارية إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، يجب أن يتم إشعار الطرف الآخر بإنهاء العمل كتابة وعن طريق القنوات الدبلوماسية، وتصبح سارية المفعول ابتداء من أول يناير من السنة الموالية. ويجب أن يتم الإشعار على الأقل داخل ثلاثة أشهر قبل انقضاء السنة المنسية السابقة.
 - 3- في حالة إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، يحتفظ بأي حق مكتسب قبل تاريخ الإنهاء، وذلك طبقا لمقتضياتها.
- وإثباتا لما تقدم، قام ممثلو الطرفين المتعاقدين الموقعان أدناه والمخول لهما ذلك، بالتوقيع على هذه الاتفاقية وختم عليها.
- حررت بالرباط بتاريخ 21 شتنبر 2016، في نظيرين أصليين باللغات العربية والبلغارية والفرنسية، ولكل من النصوص الثلاث نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في تفسير مقتضيات هذه الاتفاقية، يرجح النص الفرنسي.

عن
جمهورية بلغاريا

عن
المملكة المغربية

زورليستا روسينكو
وزيرة الشغل والمعاشرة الاجتماعية

عبد السلام الصديقي
وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية

ملحق :
أوراق إثبات الحضور



Commission des Affaires Etrangères
des Frontières de la Défense Nationale
et des Zones Marocaines Occupées

لجنة الخارجية والحدود
والدفاع الوطني
والمناطق المغربية المحتلة

ورقة اثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 15 ماي 2018 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع: - الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 9 اتفاقيات .

- مواصلة دراسة مشروع القانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم "مؤسسة محمد السادس للتهوض بالأعمال الاجتماعية" لموظفي وأعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون "

عدد الحاضرين في اللجنة: 8

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 4

عدد المعتدلين: 5

عدد المتفقيين: 7

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: -

المدة الزمنية: ساعة واحدة

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

السنة التشريعية: 2017-2018

دورة: دورة أبريل 2018

اجتماع رقم: 1

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الصورة الشخصية	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد محمد الرزمي		فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الأول	السيد عمر مورو		فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الخليفة الثاني	السيد سعيد زهير		الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الثالث	السيد أحمد لخريف		الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الرابع	السيد ابراهيم شكيلى		فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الخامس	السيد نبيل الأندلوسي		فريق العدالة والتنمية	يعتذر
الخليفة السادس	السيد عبد العزيز بوهودود		فريق التجمع الوطني للأحرار	

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف: 15/14 83 21 537 (212) - الفاكس: 80 26 73 537 (212)



تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 15 ماي 2018 مباشرة بعد جلست الأستلته الشفهية.
موضوع الاجتماع: - الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 9 اتفاقيات .
- مواصلة دراسة مشروع القانون رقم 12.16 .

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

يعتذر	الفريق الحركي		السيد بنمبارك يحفظه	الأمين
	فريق الاتحاد المغربي للشغل		---	مساعد الأمين
	الفريق الاشتراكي		السيد أحمد بولون	المقرر
	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل		---	مساعد المقرر



تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 15 ماي 2018 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.
موضوع الاجتماع: - الدراسة والتصويت على مشاريع قوانين تهم 9 اتفاقيات .
- مواصلة دراسة مشروع القانون رقم 12.16 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

التوقيع	الصورة الشخصية	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية
		السيد حما أهل بابا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية
يعتذر		السيد عثمان عيلة	
يعتذر		السيد ابراهيم الشريف	
		السيد محمد الشيخ بيد الله	فريق الأصالة والمعاصرة
		السيد الحبيب بنطالب	
		السيد عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
يعتذر		السيد سيدي صلوح الجماني	الفريق الحركي

البرلمان - مجلس المستشارين - الهاتف : 14/15 83 21 537 (212) - الفاكس : 80 26 73 537 (212)

